وغيره بحد ظهار ولو قال انت علي حرام كامي ونوى ظهارا او طلاقا فهو
على ما نوى وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظهار

ومنها لو قرأ الجنب قرانا فان قصد به التلاوة وان قصد به الذكر
فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاة الجنازة ان قصد الثناء والدعاء لم يكره
وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة
صحت وان قصد الحمد للعطاس لم تصح ذبح فعطس وقال الحمد لله
فكذلك ذكر الصلاة او ذكرا وقصد به جوابا للمتكلم فديت والا فلا

تكميل في النيابة في النية قال في تيمم القنية مريض تيمم عن
فالنية على المريض دون المتيمم انتهى وفي الزكاة قالوا المعتبر نية
الموكل فلو نواها فدفع الوكيل بلا نية اجزأته كما ذكرناه في الشرح وفي
الحج عن الغير الاعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النيابة فيها
لان الافعال انما صدرت من المأمور فالمعتبر نيته **تنبيه**
اشتملت قاعدة الامور بمقاصدها على عشرة قواعد كما تبين لك وقد
اتينا على عيون مسايلها والا فمسايلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى

خاتمة جرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا فاول
ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيبويه والجمهور باشتراط القصد
فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النايم والساهي وما تحكيه الحيوانات
العملة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمى كل ذلك كلاما واختاره ابو
بيان ويرجع على ذلك من الفقه ما اذا حملت لا بكلمه فكلمها نايما حيث
يسمع فانه يحنث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعليه
مشايخنا انه اذا لم يتنبه كان كما اذا اداه من بعد وهو حيث لا يسمع

قوله ان قصد التلاوة كره لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقوله
في الغاية لانه كان الملوم اذا قرأ الفاتحة
صلاة الجنازة بنية الذكر لا يكره ومفهومه
انه لو قرأ ما يتعين للتلاوة كره ويحرم به
كما قدمناه وهو مخالف لما ذكره هنا وعلى
بيان يراد بالكراهة هناك كراهة التحريم
قوله يطلق الوقوع ويراد به الوجوب

لو قرأ الجنب بنية القرآن ان
قصد به الذكر كره

صوته كذا في الهداية والحاصل انه قد اختلف التصحيح فيما كما بيناه في
الشرح ولم ار الآن حكم ما اذا اكله مغمى عليه او مجنونا او سكرانا ولو سمع
اية السجدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم اهلية
القارئ بخلاف ما اذا سمعها من جنب او حايض والسماع من المجنون
لا يوجبها ومن النايم يوجبها على المختار ولكن اذا جب بسماعها من سكران
ومن ذلك المنادي النكرة ان قصد واحد بعينه تعرف ووجب
بناؤه على الفتح والا لم يتعرف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول
من صفة ان قصد به لمح الصفة المنقول منها ادخل فيه ال والا فلا
ويرجع ذلك كثير ويجري هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند
اهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد
من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى
كقوله لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون او رسوله صلى الله عليه
وسلم كقوله وهل انت الا اصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت

القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك ودليلها
ما رواه مسلم عن ابي هريرة مرفوعا اذا وجد احدكم في بطنه شيا
فاشكل عليه اخرج منه شيء ام لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع
صوتا او يجد ريحا وفي الحديث من باب الاحابيس ما يوضحها فنسوق
عبارته بتمامها قوله نظير النجاسة واجب مقيد بالامكان اما اذا
لم يتمكن من الازالة لحفاء خصوص المحل المصاب مع العلم بموضع
قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بخيار ولا يخرط هو اذ ذكر الوجه
بين ان الاثر لا يحتمي وهو ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)